

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في
بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة
لطبقة الأوزون

الاجتماع الثاني والثلاثون

بانكوك، ٢٣ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٢ من جدول الأعمال

مسائل أخرى

مشروع مقرر بشأن تمويل مرافق إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية

مقدم من الهند

إن الاجتماع الرابع والعشرين للأطراف يقرر:

وإذ يشير إلى المقرر ٦/١٩ الذي ينص على أن يكون التمويل من خلال الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال منتظماً وكافياً لتغطية جميع التكاليف الإضافية المتفق عليها لتمكين الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من بروتوكول مونتريال من الامتثال للجدول الزمني المعجل لتخلص من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لقطاعي الإنتاج والاستهلاك معاً،

وإذ يسلم بضيق الوقت المتبقي لبدء نفاذ تطبيق التدابير الأولى للرقابة على مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية على الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ الذي يبدأ بالتجميد عند مستوى خط الأساس في عام ٢٠١٣ ثم تخفيض بنسبة ١٠ في المائة من خط الأساس في عام ٢٠١٥،

وإذ يلاحظ أن الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ التي لها مرافق إنتاج مركبات كربون هيدروكلورية فلورية قد تتعرض لأن تكون في حالة عدم امتثال لتلك الالتزامات ما لم تتوفر لها المساعدة الكافية من الصندوق المتعدد الأطراف،

١ - يؤكد على مقصد المقرر ٦/١٩، والذي يتمثل في توفير تمويل منتظم وكافٍ من الصندوق المتعدد الأطراف لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها لتمكين الأطراف العاملة بموجب الفقرة

١ من المادة ٥ من الامتثال للجدول الزمني المعجل للتخلص من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، بما في ذلك قطاع الإنتاج؛

٢ - يحث اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف على إعطاء الأولوية لوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لتمويل جميع مرافق إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في البلدان العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥؛

٣ - يطلب إلى اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف، لدى وضع الصيغة النهائية لتلك المبادئ، أن تضع في اعتبارها على وجه الخصوص الاجراءات التنظيمية الاستباقية التي اتخذتها بعض الأطراف العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من بروتوكول مونتريال بتقليل إنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في المرافق الموجودة في بلدانها وكذلك التحديات والأخطار التي تواجه هذه البلدان في الامتثال للجدول الزمنية المعنية بالرقابة دون الحصول على المساعدة الكافية من الصندوق المتعدد الأطراف.